

مؤتمر المعارضة السورية

الرؤية السياسية المشتركة

للامتحن المرحلة الانتقالية كما أقرها مؤتمر المعارضة السورية

المنعقد تحت رعاية جامعة الدول العربية بالقاهرة بتاريخ 3/7/2012

-

اسقاط السلطة الحاكمة والمرحلة الانتقالية

تعريفات: مرحلة اسقاط السلطة الحاكمة هي مرحلة النضال والإصرار حتى اسقاط بشار الأسد ورموز السلطة. والمرحلة الانتقالية هي المرحلة الفاصلة بين هذا الاسقاط وبين انتخاب رئيس وبرلمان على أساس دستور جديد للدولة السورية، وانبثاق حكومة تمثل البرلمان المنتخب. كلا المرحلتين تتطلبان إتمامهما إجراءات توافقية بين قوى المعارضة على الصعد السياسية والقانونية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك على صعيد العدالة الانتقالية.

1- مرحلة إسقاط السلطة الحاكمة:

لن يتم الوفاء لتضحيات ومعاناة الشعب السوري من أجل الحرية والكرامة إلا عبر إسقاط رموز السلطة الأساسية، لأن وجودهم يشكل عائقاً في سبيل تشييد الدولة المدنية الديمقراطية التعددية، دولة المساواة في المواطنة والحرّيات، التي سيصنعها السوريون جميعهم. وسيستمر النضال من أجل هذا الهدف على الأسس التالية:

- يبدأ الحل السياسي في سوريا بإسقاط بشار الأسد ورموز السلطة، ومحاسبة المتورطين منهم في قتل السوريين.
- سيستمر الإصرار الثوري والإرادة الشعبية والثورة حتى هذا سقوط السلطة الحاكمة.
- لن يتم التغيير المنشود إلا بإرادة الشعب السوري وتضحياته مع حشد الدعم العربي والدولي الفعال لحماية وحدة وسيادة واستقرار سورية، ووضع آلية إلزامية لحماية المدنيين السوريين، وجدول زمني للتنفيذ الفوري والكامل لقرارات مجلس الأمن وجامعة الدول العربية ذات الصلة. ومطالبة مجلس الأمن باتخاذ التدابير اللازمة لفرض التنفيذ الفوري لتلك القرارات.
- ضرورة توحيد جهود المعارضة على كافة الأصعدة من أجل تحقيق إسقاط النظام بأسرع وقت ممكن.
- دعم الحراك الثوري والجيش السوري الحر، والعمل على توحيد قواه وقياداته خدمة لأهداف ثورة الشعب السوري.
- دعوة كافة الأطراف للعمل بأشد الحرص على حماية السلم الأهلي والوطني.

المرحلة الانتقالية

تبدأ هذه المرحلة عند لحظة سقوط بشار الأسد ورموز السلطة الأساسية وتنتهي عند انتخاب مجلس تشريعي حرّ على أساس دستور دائم جديد.

• المرجعية السياسية والقانونية

- فور سقوط بشار الأسد ورموز السلطة، تتم إقالة الحكومة وحلّ مجلس الشعب الحالي وتشكيل حكومة تسيير أعمال، بالتوافق بين قوى المعارضة السياسية والثورية، وسلطة الأمر الواقع الوطنية ومن لم تتلطخ أيديه بدماء السوريين أو بنهب المال العام، على أسس تتوافق مع وثائق ومقررات مؤتمر القاهرة، لحين تشكيل حكومة انتقالية.
- فور استلام حكومة تسيير الأعمال يتم حلّ حزب البعث الحاكم والمؤسسات التابعة له، والتحفظ على أملاكه وإعادتها للدولة، على أن يسمح لأعضائه بممارسة العمل السياسي وفق القوانين الجديدة.
- تتم الدعوة إلى مؤتمر وطني واسع في دمشق يشمل كلّ القوى السياسية ومكونات المجتمع بدون استثناء، بهدف إقرار تشكيل جسم تشريعي مؤقت (هيئة عامة للدفاع عن أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي) وحكومة انتقالية من شخصيات مشهود لها بالكفاءة والنزاهة.
- يعمل الجسم التشريعي المؤقت على إصدار إعلان دستوري يستند إلى وثيقة العهد الوطني المقررة في مؤتمر القاهرة، يتضمن وضعية الرئاسة في المرحلة الانتقالية، وكذلك مجلس القضاء الأعلى، ومجلس الأمن الوطني، والهيئة العليا للمحاسبة والمصالحة، والهيئة العامة للتعويضات الاجتماعية وإعادة الإعمار. يتولى هذا الجسم الرقابة على السلطة التنفيذية، ويصدر قوانين مؤقتة تنظم الحياة العامة في المرحلة الانتقالية، تشمل حريات الإعلام والتناظر وتشكيل الأحزاب والنقابات والجمعيات وإلغاء جميع المراسيم والقوانين والمحاكم الاستثنائية، كما يلغى المراسيم والقوانين التمييزية بحق القوميات الكردية والتركمانية والآشورية وأي طيف آخر من أطياف الشعب السوري. كما يضع قانوناً انتخابياً لمجلس تأسيسي ومسودة لدستور دائم للبلاد على أسس العهد الوطني.
- تتولى الحكومة الانتقالية إدارة شؤون البلاد تحت رقابة الجسم التشريعي الناتج عن المؤتمر الوطني، و تعالج أولويات إزالة الآثار الاجتماعية والعمรانية للمرحلة السابقة والنهاوض بالاقتصاد الوطني.
- خلال مدة أقصاها سنة عن تشكيله، يقوم الجسم التشريعي المؤقت والحكومة الانتقالية بالعمل على إجراء انتخاب برلمان تأسيسي يقر مشروع الدستور ويطرحه على الاستفتاء العام في مدة أقصاها ستة أشهر.
- فور انتخاب البرلمان التأسيسي، يتم حلّ الجسم التشريعي المؤقت وتشكيل حكومة جديدة على أساس الأغلبية التي نتجت عن الانتخابات.

• المؤسسة العسكرية والأمن

- عند سقوط بشار الأسد ورموز السلطة، يتم التوقيع بين العناصر الشريفة من الجيش النظامي ومن لم تتلطخ أيديهم بدماء السوريين، وبين الجيش السوري الحر والمقاومة المسلحة على وثيقة تفاهم تنظم عمليات وقف إطلاق النار وسحب الجيش إلى ثكناته وضبط الأمن وحفظ السلم الأهلي والوطني ويتم ذلك برعاية وشرف مجلس الأمن إذا اقتضى الأمر.
- تشكل الحكومة الانتقالية مجلسا للأمن الوطني بقيادة رئيس السلطة التنفيذية، يضم في عضويته قادة عسكريين شرفاء لم تتلطخ أيديهم بدماء السوريين ومن الجيش الحر والمقاومة المسلحة وشخصيات مدنية ذات صلة، ويُخضع للقواعد التي يضعها الجسم التشريعي المؤقت.
- يتولى مجلس الأمن الوطني عمليات إعادة هيكلة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية بعد إخضاعها لسلطته، بغية تطهير الأجهزة من ثبت تورطه، وحل الميليشيات المسلحة (الشبيحة) وسحب السلاح من المدنيين وضم من يرغب من الثوار إلى القوات المسلحة. كما يحرص هذا المجلس على الحفاظ على السجلات والوثائق من أجل تسهيل تحقيق العدالة الانتقالية، وحماية السجون، والحفاظ على سلامة الممتلكات العامة والخاصة من أيّ عبث.

• العدالة الانتقالية

- يتم تشكيل هيئة عامة للمحاسبة والمصالحة الوطنية، تعمل تحت إشراف الجسم التشريعي المؤقت ثم البرلمان، انطلاقاً من أسس العهد الوطني، على:
 - تحقيق العدالة لجميع الضحايا الذين تعرضوا لانتهاكات منهجية لحقوقهم الإنسانية وإساءة المعاملة، وتعويضهم ومحاسبة الفاعلين وإيجاد آليات تعويض إضافية اجتماعية تمنع تفاقم النزاعات الاجتماعية.
 - تحقيق الشفافية في نشر وثائق وحقائق تتعلق بسلوك مرتكبي الجرائم بالإضافة إلى تجارب الضحايا.
 - خلق آليات المحاسبة والشفافية ومنع حصول انتهاكات جديدة أثناء تطبيق العدالة الانتقالية واستعادة إيمان وثقة المواطنين بمؤسسات الدولة والمساهمة في تعزيز سلطة القانون والمؤسسات الديمقراطية ومشروعيتها، بغية ترسیخ بيئة خصبة لترميم الصدوع وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة على الصعيد الوطني والمحلي.
 - معالجة التأثيرات الفردية والجماعية للعنف والقمع والاستبداد وتوفير الدعم النفسي للأطفال والنساء وضحايا العنف.

- إزالة آثار السياسات التمييزية السابقة بما فيها إلغاء القانون 49 لعام 1980 وإزالة الإجحاف بحق نازحي الجolan وضحايا أحداث الثمانينات، وانتفاضة 2004 الكردية والمصادرات وتداعياتها، وتعويض المتضررين وإيجاد حلول عادلة للمشاكل المتراكمة.
- إزالة آثار السياسات والقوانين التمييزية والمجحفة بحق القومية الكردية في سوريا وتداعياتها، وتعويض المتضررين من أبناء الشعب السوري كافة وإعادة الحقوق لأصحابها.
- تتضمن الهيئة العامة للمحاسبة والمصالحة الوطنية أصحاب اختصاصات مختلفة قانونية واجتماعية وحقوقية ونفسية وثقافية وشخصيات وطنية واجتماعية وفنية تتمتع بالمصداقية والقدرة على التأثير من أجل تنفيذ اليات العدالة الانتقالية عبر الخطوات التالية:
 - هيئة قضائية مستقلة للبت في الجرائم المرتكبة من قبل النظام وتشمل مسؤولي النظام الكبار بحيث تكون نزيهه موضوعية وتحقق السرعة المنطقية في عمليات المحاسبة.
 - لجنة تقصي حقائق تعمل على جمع الإفادات والتحقيق في جرائم النظام أثناء الثورة وإحالتها للهيئة القضائية وتشمل القيادات العليا والصفوف الأولى من النظام.
 - لجنة تاريخية تهدف الى التحقيق في الجرائم طويلة المدى وكشف الحقائق بما يتعلق بجرائم النظام ضد الشعب السوري مثل مجزرة حماه وملف الاعتقالات السياسية والاعدامات الميدانية وملف المهجرين قسرياً والمسرحين بشكل تعسفي.
 - لجان مصالحة محلية تتضمن الشخصيات الوطنية والاجتماعية المؤثرة بالاستفادة من الطبيعة المجتمعية تبدأ العمل على عمليات المصالحة الوطنية والحوار الوطني عبر وسائلها المتنوعة وتراعي في تشكيلها الخصوصيات المحلية للتركيبة المجتمعية السورية.
 - لجان تحكيم لحل النزاعات الصغيرة الاهلية الناشئة عن مرحلة الثورة فيما يتعلق بالأفراد وتراعي القانون في حل القضايا الصغيرة والخلافات الاهلية وتعمل على المصالحة الوطنية.
 - تشكل الهيئة مكتباً لتخلید الذكرى يقوم بتكرييم ذكرى الشهداء والمعتقلين وانشاء الاصروح التذكارية من اجل التعويض المعنوي والنفسي للمجتمع.
 - ادخال مفاهيم العدالة الانتقالية ضمن العمل التربوي والمناهج المدرسية والمؤسسات الدينية والاجتماعية والثقافية.
 - اصدار عفو على بعض الجرائم الصغيرة المرتبطة بالأحداث الاخيرة.
 - فيما يتعلق بالجرائم المرتبطة بأحداث الثورة والتي تشمل الأفراد والعصابات (الشبيحه) يستمر عمل المحاكم العادلة وفق القانون السوري متماشيا مع

إصلاحها بالطبع في عملية النظر في هذه الجرائم مع ضمان السرعة المنطقية في البت بها وضمان حق كل المواطنين باللجوء إلى القانون والاداء الشخصي والمحاكمة العادلة.

- تشكيل فرق دعم نفسي واجتماعي تتبع لمكتب متخصص في الهيئة وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المتخصصة من اجل علاج حالات الصدمة المرتبطة بكل انواع العنف الذي مورس على النساء والاطفال والمعتقلين من اجل اعادة تأهيلهم وتقديم الرعاية الصحية الضرورية والفقاهاة اللازمة لإعادة الدمج.

○ تعمل هذه الهيئة بالتعاون مع القضاء على وضع قواعد المحاسبة والمصالحة بما يخص أعضاء السلطة السابقة والمجموعات المسلحة (الشبيحة) وضمان حق جميع المواطنين في محاكمة عادلة تؤمن حقوقهم.

○ فور إسقاط بشار الأسد ورموز السلطة، يتم التحفظ والاحتجز على أملاك أعضاء السلطة السابقة وعائلاتهم وأقاربهم المتورطين في نهب المال العام في الداخل والخارج، كي يعالج الموضوع ضمن قواعد يضعها الجسم التشريعي المؤقت أو البرلمان، بما في ذلك الأموال المحتجزة في الخارج.

• الوضع الاقتصادي الاجتماعي

○ يتم تشكيل هيئة عامة للتعويضات الاجتماعية وإعادة الإعمار، تعمل تحت إشراف الجسم التشريعي المؤقت ثم البرلمان، انطلاقاً من أسس العهد الوطني، على:

▪ إعانة المنكوبين من الأحداث الحالية، وإعادة إعمار ما تهدم لهم من أملاك خاصة،

▪ إعانة أهالي جميع الشهداء والمعتقلين والجرحى والمعاقين وتعويضهم بشكل عادل.

▪ إعادة النازحين والمهجرين في الداخل والخارج وتسوية أوضاعهم؛

▪ المساهمة مع الحكومة في إعادة إعمار البنية التحتية والمنشآت العامة المتاثرة من الأحداث، وفي تمويل الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية العاجلة.

○ توضع تحت سلطة هذه الهيئة جميع المعونات الخارجية والدولية، بالتنسيق مع الجهات المانحة. وتصرف من مخصصاتها مخصصات هيئة المحاسبة والمصالحة الوطنية.

○ مطالبة المجتمع الدولي فور سقوط بشار الأسد بإلغاء كافة العقوبات الشاملة المفروضة على سوريا ومؤسساتها، وأن يساعد على استعادة الدولة لأموال السلطة المحتجزة في الخارج.

○ تعمل الحكومة الانتقالية على القيام بسياسات تعالج سريعاً خاصة:

- إعادة إطلاق الإنتاج الاقتصادي على كافة الصعد،
- تضخم الأسعار،
- تأمين المواد التموينية الأساسية،
- الفقر وتفاقمه في المناطق المتضررة من الأحداث،
- الاحتكارات.

تم إعداد الصياغة الأولى لهذه الوثيقة واعتمادها من قبل اللجنة التحضيرية للعرض على مؤتمر المعارضة السورية، وجرى مناقشتها في الجلسة الأولى من جلسات عمل المؤتمر، وتولت لجنة الصياغة التي شكلها المؤتمر إدخال التعديلات عليها بناءً على المقترنات المقدمة من المشاركين في المؤتمر، ثم جرى مناقشتها وإدخال بعض التعديلات الإضافية عليها واعتمادها في الجلسة الختامية للمؤتمر مساء يوم 2012/7/3.